الشركة ، وترك للعمال ، هامش مشاركة في توجيه العمليات الانتاجية داخل المصانع(٣٢) . واعلن الميثاق عن سعيه لوضع تشريعات خاصة تعالج مسائل الخدمات الاجتماعية للعمال ، بتمويل مشترك بين الدولة والمؤسسة الصناعية والعمال انفسهم . كما دعا الميثاق الى تشجيع الرساميل الاجنبية والعربية للاسهام في الاستثمار الصناعي ضمن مبدأ السيادة الاقتصادية للدولة . وتشجيع الصناعات الوطنية لا على اساس **الحماية** فحسب ، وانما على اساس **مقاييس الجودة والدقة** .

وبصدد القطاع المصرفي ، فان الميثاق يدعو الدولة الى الاشراف على عدد من البنوك القائمة ـ وهي عمليا تحت اشراف الدولة ـ والى اقامة عدد من البنوك مثل **مصرف للتنمية المهنية ، مصرف الادخار والتسليف الشعبي** بالاضافة الى المصارف الاخرى مثل البنك المركزي ، مصرف زراعي حكومي ، مصرف صناعي حكومي ، مصرف عقاري . ويردد الميثاق دعوة الحكومة الى الاشراف على اي بنك تقتضي مصلحة الاقتصاد الوطني الاشراف عليه . وانشاء **بنوك مختلطة** ، تسهم فيها الحكومة والقطاع الخاص .

يضع ميثاق الاتحاد الوطني عددا من المبادىء في اشراف الدولة وتوجيهها **للتجارة الخارجية** ، مثل منع التبذير في الاستيراد والاستهلاك ، تشجيع تصدير المنتجات المحلية وايجاد اسواق مستقرة لها ، **كذلك توجيه التجارة الخارجية وفق خطط الانماء الاقتصادي** ، مراعاة سياسة الدولة الخارجية ، **والتبادل التجاري وفقا لمبدأ تبادل المنافع بين الدول وعلى اسس المساواة في التعامل** . ان البند الاخير وبنودا اخرى سالفة ، ليس فيه من الواقعية شيء ، ان التبادل التجاري بين الاردن والبلدان الغربية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية راجح لصالح هذه الاخيرة ، واسس المساواة في التعامل مجرد شعار للتعمية لطابع الخضوع والتبعية التي يعبر عنها بوضوح الميزان التجاري الراجح بصورة مستديمة للبلدان المصدرة للاردن . وبصدد التجارة الداخلية ، فان الميثاق يضع عددا من الاسس لها ، بهدف تطويرها وعصرنة اساليبها وتقاليدها ، كما تكفل تطور التجارة في الريف .

يحدد الميثاق **واجبات الدولة في ميدان الخدمات والضمانات الاجتماعية** ، فهو يرى ان تؤمن الدولة الخدمات العامة (ماء ، كهرباء ، مواصلات ، ووسائط النقل والسدود وشبكات الري) دون استهداف الربح ، ولقاء بدل مالي مناسب . والعمل على تحقيق مبدأ التأمين الصحي العام ، والتأمين على جميع المواطنين في حالات العجز والشيخوخة والمرض والبطالة بموارد من المال وبقدر من الخدمات ، ويتم ذلك من خلال تنظيم العمل للجميع ، وتنظيم الاقتطاعات من المواطنين لتحقيق ذلك . كما يدعو الميثاق الى تأمين السكن للمواطنين ورعاية الطفولة والامومة .

يفرد الميثاق فصلا خاصا **للبنيان الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية** . يتحدث عن « **الثورة الاجتماعية الهادئة** » ، **التي هي ـ بنظر الميثاق ـ تطور دائم وتراكم للايجابيات واقتلاع للسلبيات** . وبصدد التنظيم النقابي كحق عمالي يضع الاهداف التالية : رفع المستوى المعيشي والثقافي والمهني للعمال ، وضع القواعد السليمة لاخلاقية العمل والعمال ، **التعاون البناء بين فئات العمال والمسؤولين في الادارات** والمؤسسات الانتاجية ، الاسهام في معركة التحرير تحت شعار (يد تبنى ويد تقاتل !) ، خلق المناخ المناسب لممارسة النشاطات وتنمية العمال ذهنيا وجسديا . ويشير الميثاق الى ان العمال الزراعيين **جزء من القطاع العمالي** تجب رعايته ، ويدعو الى ضرورة تطوير الريف ، لمنع هجرة الايدي العاملة الفلاحية ، ودعم الانتاج الزراعي بتعميم الصناعات اليدوية والريفية . كما يدعو الى **تطوير قطاع البدو الرحل وتوطينهم وتامين الخدمات لهم وتامين العمل لابنائهم وفق الخطة العامة للدولة** . ولعل ابرز بنود هذا الفصل ، هو البند المتعلق بالفوارق بين فئات المجتمع ، حيث يحدد الميثاق عددا من المواقف . فيقول : « ١ ـ **لا ينكر وجود تناقض**